

رؤية الحركة الوطنية الشعبية الليبية لخريطة الحل في ليبيا

من أجل إعادة بناء ليبيا دولة آمنة مستقلة ذات سيادة
مسؤولة في محيطها الاقليمي والدولي
والسيادة فيها للشعب

أولاً: توطئة

واجه الشعب الليبي عبر تاريخه اعتداءات متكررة، استهدفت سيادته وهويته وكرامته وأرضه، وقدم تضحيات جمة دفاعاً عن حرية ليبيا واستقلالها. وكانت مؤامرة فبراير مجرد حلقة في سلسلة العدوان المستمر ضد ليبيا وشعبها، لكنها تميزت بتسخير الليبيين كراس حرب في المشروع الاستعماري الجديد، وأداة بطش وحشية ضد الليبيين، في محاولة لاستدعاء الفتن والنزاعات القبلية القديمة، وتمكين بقايا الأجنبي الذين استوطنوا ليبيا من لعب دور عودة الهيمنة الأجنبية عليها.

إن ما سببته مؤامرة فبراير في ليبيا من فوضى ودمار، واستباحة للسيادة الوطنية، واستيلاء الميليشيات التكفيرية المؤدلجة على مفاصل الدولة، وما نتج عنه من قتل وتعذيب واعتقال وخطف وتهجير وهتك للأعراض والاستيلاء على الممتلكات العامة والخاصة، وتحكم قوى دولية في القرار الوطني، وتكريس النزعات العرقية والجهوية، وإدخال البلاد في دوامة الحرب الأهلية، وإهدار ثروات البلد ومقدرات الشعب، يتطلب موقفاً وطنياً يتناسب وحجم المؤامرة ويكون قادراً على هزيمتها، ويضمن بقاء ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة.

وبالنظر إلى موقع ليبيا في محيطها الإقليمي والقاري والدولي، فإن ما شهدته من زلزال مدمر لم يبق مجرد شأن داخلي، أو نزاع أهلي داخل حدودها، بل تجاوز رقعتها الجغرافية، وامتدت تداعياته وارتداداته إلى دول الجوار العربي والأفريقي والأوروبي، وصارت مصدراً للتوتر، وتهدد بنشر الفوضى في المنطقة، خصوصاً في ظل الأوضاع المتردية، وغير المستقرة في معظم بلدان الجوار.

وفي هذه الوثيقة، تقدم الحركة الوطنية الشعبية الليبية رؤيتها عن حلّ المعضلة الليبية، وخارطة طريق عملية، لخلّص ليبيا، وتجنّب دول الجوار عواقب الصراع الليبي المدمر.

إن الحركة الوطنية الشعبية الليبية:

- انطلاقاً من وعيها بحجم نكبة الشعب العربي الليبي في بلده وأمنه وثروته.
- وشعوراً منها بحجم المأساة التي يمر بها الشعب العربي الليبي؛ من انتشار الفوضى، وغياب الأمن والأمان، وانهيار بنيان الدولة، وانتشار الفساد، وتوقف التنمية، وتفتت الوحدة الوطنية، وتصاعد وتيرة الأحقاد القبلية والجهوية...

- وتلبيةً لحقوق الشهداء والضحايا، والمعتقلين، والمهجرين واللاجئين والنازحين، والمهمشين والمقموعين...
- ووفاءً للتضحيات الغالية التي قدمها الشعب الليبي دفاعاً عن حرية الوطن واستقلاله عبر مراحل نضاله الوطني...
- وتأسيساً على وعيها بأهمية تحمل المسؤولية الوطنية والنضالية، وواجب الدفاع عن الوطن، وتكاتف كل الليبيين الوطنيين لمصلحة بلدهم وشعبهم، لتفادي مصير مظلم دموي...
- واضطلاعاً بالواجب الوطني والشرعي والأخلاقي، في الدفاع عن حرية الشعب الليبي وكرامته وهويته.
- وحقناً للدم الليبي...
- وحفاظاً على ليبيا من التقسيم والحرب الأهلية..
- وحرصاً على استعادة الاستقرار والأمن والسلم الاجتماعي، والمحافظة على إنجازات شعبنا، واستئناف مسيرة البناء والتقدم...
- وتحقيقاً لمبادئ العدالة والحرية والمساواة، وحقوق الإنسان لكل الليبيين والليبيات، دون تمييز أو استثناء بسبب الانتماء الاجتماعي أو الجهوى أو الفكري أو بسبب العرق واللون...
- ودفعاً للحراك السياسي والاجتماعي السلمي الملتمزم بأخلاق الوفاء والديمقراطية، وقيمها الأصيلة...
- ومواكبةً لجهود المجتمع الدولي الداعية للاستقرار في ليبيا، والداعمة لجهود السلام الوطني، من خلال الحوار المتكافئ بين كل مكونات الشعب الليبي، لما يشكله من أهمية للأمن والسلم الإقليمي والعالمي، وللحد من تداعيات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة، تشكل خطراً على أمن واستقرار دول الجوار والإقليم، وعلى الأمن والسلم الدوليين، مع التمسك بمبدأ الاستقلال الوطني، ورفض التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي الليبي...
- ونظراً لأن السلطة المؤقتة التي قامت على فكرة الإقصاء ونزعة المغالبة والإلغاء والاستحواذ للفراريين وحلفائهم، أنتجت حالة من الفوضى، والانسداد السياسي، والفساد، والمعاناة لحقت بالجميع دون استثناء، ولم تقدم حلاً لتجاوز آثار الأزمة، بل أسهمت في تأجيج الصراع بين القبائل والجهات بشكل يهدد وحدة ليبيا وأمن مواطنيها، وإفساح المجال أمام العصابات الإجرامية، لتمارس تدمير البنية الأمنية والاجتماعية لليبيا....

تقدم الحركة الوطنية الشعبية الليبية هذه الرؤية، عساها تكون لبنة في بلورة مشروع وطني، لإنقاذ ليبيا من سيطرة الميليشيات والإرهاب وسطوتهما، وللحيلولة دون دخول ليبيا في النفق المظلم، الذي قد يؤدي إلى اختفائها من خريطة العالم، ولتأمين وحدتها واستقلالها، وتمكين الشعب الليبي من الحوار الجاد، للتوافق على آلية ديمقراطية للتعايش السلمي بين جميع الليبيين دون إقصاء أو تهمة، تحتوي الماضي لتستثير به، وتحيا الحاضر لتستوعب ضرورات التغيير، وتستنشر المستقبل للعبور إلى الأفضل. إن المسؤولية الوطنية تحتم العمل المشترك مع القوى الوطنية، لوقف حالة الانهيار المضطرب، ووضع حد للتدهور، وتحمل المسؤولية الكاملة لتمكين الشعب الليبي من تقرير مصيره بحرية، بعيداً عن إرهاب الميليشيات وديموقراطية التخويف.

فالحركة تبشر بالدولة الليبية الآمنة، المستقلة، الديمقراطية، المتسامحة، المسؤولة في محيطها الإقليمي والدولي: الوطن للجميع... والسيادة للشعب.... بعيداً عن الإقصاء والتهمة...

لأن ترك الوطن للأخطار المحدقة به يعني:

التفتيت - الإفكار - الاستعمار - نشوب الحروب الأهلية الثارات والصراعات -
الاستفراء بالسلطة - سيطرة التنظيمات الإرهابية على ليبيا.

ثانياً: الأسس المحددة للدولة الليبية:

- 1- وحدة ليبيا أرضاً وشعباً، والمساواة التامة بين الليبيين والليبيات في الحقوق والواجبات دون تمييز.
- 2- ليبيا دولة عربية حرة مستقلة، ذات سيادة مستقلة، السلطة فيها للشعب؛ يمارسها بالآليات التي يتفق عليها، وهي جزء من المنظومات الإقليمية والدولية، وتسهم في إقامة الأمن والسلم الدوليين.
- 3- الدين الاسلامي واعراف المجتمع المصدر الاساس للتشريع.
- 4- استقلال القضاء، تأكيداً لأن العدل أساس الحكم بين الناس، ولا سلطان عليه إلا القانون.
- 5- حرية التعبير مكفولة بحكم القانون.
- 6- الليبيون شركاء في الثروة، والملكية الخاصة مصادرة بحكم القانون.
- 7- الدفاع عن الوطن مسؤولية الجميع.
- 8- ضمان حقوق الافراد وحياتهم.
- 9- الالتزام باللامركزية في الإدارة، والتوزيع العادل للثروات العامة على كل المناطق والجهات.
- 10- نبذ الإرهاب ومقاومة الإرهابيين مسؤولية الجميع، وتنفيذ برامج أمنية وسياسية وثقافية واقتصادية، لاجتثاث ظاهرة الإرهاب الدخيلة على المجتمع الليبي.

ثالثاً: معالجة تداعيات المؤامرة على ليبيا ومحيطها:

1 - المصالحة المجتمعية.

إن ضرورة حوار الليبيين للتوافق حول المستقبل، تفرض عليهم التصالح، والاتجاه لبناء ليبيا جديدة، ولا يمكن أن تقوم مصالحة في ظل الاستقواء أو التهميش أو المغالبة، أو أوهام النصر الزائف الذي تحقق بفعل النатов، ومحاولة بناء دولة على أسس ظالمة لا يمكن لها أن تستمر ولن

يقبلها الشعب، لذلك سيكون خيار السلم والوفاق والعدالة التصالحية الشاملة تحت رعاية اجتماعية قبلية أفضل الحلول، لأنه يصبّ في مصلحة ليبيا، وحقق دماء أبنائها كافة، دون تمييز قبلي أو جهوي، وهي الوسيلة المناسبة لعزل المتطرفين والارهابيين.

2 - القبائل الأداة المناسبة للمصالحة المجتمعية.

المكون الاجتماعي في ليبيا هو العنصر الأكثر فاعلية وجمعاً لليبين، وهو الأكثر إلزاماً لهم في ظل عجز الدولة وغياب المؤسسات، وهو الدرع الذي احتّمى به المجتمع الليبي، والذي يفتقر الآن لروابط تمنع التشرذم والانقسام.

3 - الحوار الوطني الاجتماعي الطريق لتجاوز الأزمة.

الطرف الوحيد المستفيد من الصراع الليبي ونتائجه الداخلية والإقليمية هو الإرهاب، فقد اكتسب القوة العسكرية باستيلائه على السلاح والمال، واكتسب النفوذ بسبب انصياع المؤتمر والحكومة وضعفهما، وانتهازية بعض الأطراف السياسية، وتورّطها بعدم إدانة الأعمال الإرهابية، واكتسب مشروعية التغلغل داخل الأراضي الليبية بالتأييد المعلن ممن يسمى المفتي.

وبإمكان القبائل الليبية في حال اتفاقها عزل الإرهابيين وطردهم من أراضيها ومدنها، وهي بذلك تحمي نفسها وكياناتها ونفوذها، لكون مصلحتها تلك تضمن تحقيق هدف وطني وإقليمي ودولي، وهو الانتصار على الإرهاب في ليبيا.

رابعاً: المرحلة الانتقالية:

1- مرحلة استعادة الأمن والاستقرار .

تدخل ليبيا مرحلة انتقالية تستمر لمدة أقصاها سنتان، يتم خلالها ما يأتي:-

- أ - ضمان عودة رجال الأمن وتسيّلها، لتأدية مهامهم في تأمين المدن والقرى والشوارع، وفرض هيبة القانون، على النحو الجاري العمل به قبل عام 2011م.
- ب - دعوة كل ضباط وضباط صف وجنود القوات المسلحة الليبية إلى الالتحاق بمعسكراتهم، والسيطرة على المنافذ، وتأمين التراب الليبي، والمياه والاجواء الليبية و حماية المواطنين الليبيين وكذلك عودة مكونات الجهاز الأمني، واتخاذ كل الإجراءات الاستثنائية التي تضمن حسن سير المهام المذكورة.

ج - منح القيادات العسكرية والأمنية الصلاحيات الميدانية، وتمكينها من جميع الاحتياجات اللوجستية والبشرية لتفكيك التنظيمات الإرهابية.

د - جمع الأسلحة والعتاد والذخيرة بشكل طوعي، وبإشراف مباشر من قيادات الجيش الليبي، وتمكين الأجهزة الأمنية من كل الصلاحيات الضرورية، لفرض تسليم الأسلحة من قبل الممتنعين عن تسليمها طواعية.

هـ - إطلاق سراح جميع المعتقلين، وتعويضهم معنوياً ومادياً.

و- احترام قدسية الشهداء، ووقف كل أشكال التحريض الديني أو العرقي، لمنع اندلاع الفتن في المجتمع الليبي، ومنع استخدام المنابر الدينية والثقافية والسياسية والاعلامية الرامية لخدمة الأجندات الخاصة، أو شق الصف خلال المرحلة الانتقالية.

ع- مراجعة والغاء التشريعات التي تعيق تحقيق حالة الوئام المجتمعي واصدار حزمة تشريعات جديدة تخدم الوئام و المصالحة المجتمعية.

- ز - تنظيم حملات إعلامية وطنية لتوعية المواطنين وإشعارهم بضرورة الوحدة، والمحافظة على اللحمة الوطنية والنسيج الليبي، وإعادة تأهيل المكون الاجتماعي.
- ح - تأمين البيئة وتهيئتها لعودة المهجرين والنازحين إلى مناطقهم، وتعويضهم معنوياً ومادياً.
- ط - تكليف خبراء ومختصين في علم النفس والسلوك والاجتماع والدين لتشخيص الحالات غير السوية، الناتجة عن النزاع الليبي، وما تلاه من تداعيات.
- ك - دعوة الإدارات الخدمية ومسؤوليها إلى العودة لمزاولة مهامها، لتوفير متطلبات الحياة للمواطنين، من مأكّل وملبس وخدمات تعليمية وصحية ومواصلات واتصالات وغيرها طيلة الفترة الانتقالية، وتتولى أيضاً الإشراف على تأمين الخدمات خلال هذه المرحلة.
- ل - طرد المؤسسات والشركات والأفراد ممن استقدمتهم الميليشيات، إن كان وجودهم يتعارض والسيادة الليبية، وإلغاء العقود والاتفاقيات المبرمة التي تنتهك السيادة الوطنية.
- م - بناء القضاء، والشروع في تنفيذ خطة العدالة التصالحية ورد المظالم.

2 - إدارة المرحلة الانتقالية

- لإدارة المرحلة الانتقالية يتم التوافق على آلية واضحة لإدارة الدولة من قبل شخصيات وطنية، بما يرضي جميع الأطراف الليبية، وذلك من خلال:
- أ - تشكيل قيادة عسكرية مؤقتة بقيادة الضباط المشهود لهم بالوطنية، إذ يتولى إعادة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لأداء دورها في حماية أمن الوطن، وبسط الأمن.
- ب- تشكيل حكومة إنقاذ وطني من عناصر وطنية معروفة.
- ج - تشكيل لجان تنفيذية بالمناطق.
- د - اعتماد الحلّ الاجتماعي في مكافحة الإرهاب.

3 - مرحلة التصالح:

لا حل أمام ليبيا مستقلة موحدة إلا بالتصالح، فالتصالح ليس اختياراً بل ضرورة، فغير التصالح ينتهي بليبيا غير موحدة، منتهية بليبيا غير مستقلة وليبيا ممزقة، وهذا يتطلب تعبئة واسعة لمجتمع كامل؛ يقوم بها مفكروه ومنتقوه وعلماؤه وفقهاؤه، للسير في طريق «التصالح».

4- الوفاق الوطني والمصالحة المجتمعية

إن الوفاق الوطني "المصالحة المجتمعية" مخرج أساسي من دوامة الفساد، وهو مشروط بعدالة ملتزمة بالحق والإنصاف، وإنهاء المظالم، وسدّ منافذ التناحر والتخاصم، وإزالة أسبابها، بقضاء عادل ومستقل ووطني، منبثق من الشريعة السمحاء، من خلال الوفاق الوطني /"المصالحة المجتمعية"،

تأسيساً على عملية العدالة التصالحية المستقلة غير الخاضعة لقوة السلاح ومنطق الغالب والمغلوب، واستعادة كرامة الشهداء، وإلغاء كل القوانين التي استخدمت كأداة للانتقام السياسي والترويح، بما يضمن تقديم كل من ارتكب الجرائم والانتهاكات الجسيمة ضد أبناء الشعب الليبي إلى العدالة دون استثناء، ودون أن يفلت أحد من العقاب.

خامساً: الخطوات التمهيدية للحوار الوطني:

التوافق حول الأسس:

1- الأساس هو الانطلاق لبناء ليبيا جديدة، وليس الصراع حول الماضي؛ من المخطئ ومن المصيب، فالحوار ينبغي أن يتأسس للإجابة عن السؤال: ما العمل لنخرج معاً من الوضع الراهن، لبناء دولة مستقلة موحدة عزيزة مهابة، يتساوى الناس فيها وفقاً للقانون، لا أن يغوص في مشكلات مرحلة الصراع.

2- بالتأكيد لن يُهمل الماضي، لكن يدرس لأخذ العبر، ولمعالجة نتائجه التي أصابت المواطنين، وجبر الضرر، وحماية المال العام، ومعاقبة المجرمين، ويُقترح في هذا الشأن أن تكون الفترة الزمنية اعتباراً من تاريخ تأسيس الدولة الليبية الحديثة إلى الوقت الحاضر.

3 - إطلاق سراح المعتقلين دون إجراءات قانونية، وتأمين عودة النازحين والمهجرين إلى مدنهم وقراهم.

4- إلغاء القوانين والقرارات التمييزية بين المواطنين؛ من قبيل قانون النزاهة والوطنية والحراسة والعزل السياسي، وحرمان المهجرين من حقهم في ثروة بلادهم في الدراسة والخدمات الصحية والخدمات القنصلية.

5- تكريم ارواح شهداء الوطن والضحايا دون تمييز، ومعالجة الأضرار بشكل متساوٍ.
6 - العفو عن الحق العام ، ويُترك للأفراد حرية التقدم بمظالمهم عندما يعاد النظام القضائي المستقل.

7 - عفو عاجل عن جميع منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والقيادات السياسية والاجتماعية أثناء فترة أعمالهم في المرحلة السابقة، ليتسنى الإسراع في إعادة بناء القوات المسلحة والاجهزة الامنية.

8- إلغاء كل الملاحقات للقيادات السياسية والإعلامية الوطنية، التي تمت بإجراءات كيدية وخارج إطار القانون.

سادساً: المرحلة الدائمة

إن ما خلفته مؤامرة فبراير من آثار عميقة في البنية الاجتماعية الليبية، وما ألحقته من دمار في البنى الاقتصادية، وما أفرزته من نتائج سياسية تهدد وحدة ليبيا، يتطلب من أطراف الحوار الوطني التدبر في حلول مبتكرة، تمكن الليبيين من التعايش معاً مجدداً، وتمنع انزلاق المجتمع الليبي ثانية إلى ما وصل إليه حال البلاد نتيجة فتنة فبراير، وترى الحركة الوطنية الشعبية الليبية أن أي نظام سياسي لا يمكن جميع الليبيين من المشاركة في تقرير مصيرهم، وإدارة مواردهم، لن يُكتب له النجاح، وتؤكد الآتي:-

1- بناء دولة مدنية ديمقراطية؛ السلطة فيها للشعب، يمارسها بالآليات التي يتفق عليها، ورفض الحكم باسم الدين، لما يمثله من انحراف عن صحيح الإسلام، وما سوف يسببه من قمع وظلم باسم الدين.

2- النظر في سلبيات التطبيق الحرفي لنماذج الديمقراطية الغربية، ودراسة أسباب فشل منظومة ما سمي السلطة الانتقالية بعد نكبة فبراير، وعجزها عن تحقيق أي من أهدافها المعلنة.

- 3- اسم الدولة وشعارها وعلمها ونشيدها ينبغي أن يحظى بتوافق جميع الليبيين، ولا ينبغي فرضها من قبل أي طرف، لأن ذلك يعني استمرار الصراع وربما تأجيجه، ويعني أيضاً حق رافضيتها بعدم احترامها.
- 4- ضمان التوزيع العادل للثروات بين جميع الليبيين، وبحث الحيلولة دون تقسيم الليبيين طبقاً إلى فقراء وأغنياء.
- 5- التوافق حول برنامج جاد للتنمية الاقتصادية، يمكن من استغلال الموارد المتاحة، ويضمن حياة كريمة لليبيين جميعاً بشكل متساوٍ، ويحول دون تهميش المناطق والجهات.
- 6- التعاون مع جميع قوى المجتمع؛ السياسية والاجتماعية والفكرية الملزمة، من أجل خدمة قضايا شعبنا وأمتنا، واحترام المطالب الثقافية للمكونات الاجتماعية، ودعم جهود الدعوة للممارسة الصحيحة للدين الإسلامي

سابعاً: أطراف الحوار الوطني:

- 1- القبائل الليبية، من خلال مجلس القبائل والمدن الليبية الذي تشكل حديثاً، وينضوي في إطاره أغلب القبائل والمدن الليبية.
- 2- الحركة الوطنية الشعبية الليبية
- 3- الشخصيات الوطنية الليبية، المهتمة بمعالجة أزمة الوطن من كل الأطراف السياسية.
- 4- المنظمات والجمعيات الحقوقية والاجتماعية الأهلية.
- 5- أطراف رعاية الحوار الوطني الإقليمية والدولية. **فبالنظر** إلى تعمق هوة الخلاف بين الأطراف الليبية، فإنه من الصعب للأطراف الليبية وحدها الوصول إلى نتائج حقيقية قابلة للتطبيق من أي حوار بينها، لذلك من الضروري الحرص على وجود رعاية إقليمية ودولية للحوار بين الأطراف الليبية، خاصة من الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة البريكس، ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة.